المبحث الثالث
نظرية القوة

يرى انصار هذه النظرية ان الدولة نشأت عن طريق القوة والعنف، ففي بداية تكوين الدولة كان هناك نظاما اجتماعياً فرضه شخص أو جماعة على الآخرين بالقوة والإكراه[١].

ان هـذه النظرية وان كانت تنطـوي على قدر كبير من الصحة ولها اسـاس فـي التاريخ، إذ ان للقوة والحروب اثـر كبير في قيام بعض الدول حتـى في عصرنـا الحديث[٢]. ولكن مـع ذلك لايمكن الاعتمـاد على هذه النظرية لتفسـير نشـأة الدولة بشـكل مطلق، حيث لم تتطابق جميع الدول في أسـاس نشأتها، فهذه النظرية قد تكون صالحة لتفسير قيام بعض الدول وليس جميعها، حتى الدول التي قامت على أسـاس القوة لايمكن ان تعتمد على هذا العامل حسب وانما سيضاف عامل رضا المحكومين إلى العامل الأول في مرحلة لاحقة وذلك من اجل استمرار الحكام في السلطة.

١- ويرى بعض الفقه أن القوة لا تقتصر على الجانب العسـكري حسـب وإنما قد تكون قوة بدنية، أو قوة مستمدة من الهيبة أو قوة إقتصادية، انظر في ذلك، د.منذر الشاوي، القانون الدستوري، نظرية الدولة، منشورات مركز البحوث القانونية، بغداد، ١٩٨١، ص٥٦ وما بعدها.

٢- مثـال ذلك قيام دولة بنغلادش على أثر هزيمة باكسـتان في الحرب التي قامت بينها وبين الهند سنة ١٩٧١.

لقد كان الفقيه الفرنسي (ديجي)[١] من مؤيدي هذه النظرية حيث يرى ان الدولة ماهي الا حدث اجتماعي، ليس له أي سند قانوني، ففي جميع البلاد وفي مختلف العصور كان أكثر افراد الجماعة قوة سواء أمن الناحية المادية أم الدينية أم الاقتصادية هم الذين يفرضون ارادتهم على بقية افراد الجماعة، ولابد ان تكون الحال كذلك دائما.

فالدولة عند (ديجي) جماعة من الناس تنقسم على طبقة حاكمة واخرى محكومة، وتتميز الأولى بقدرتها على إصدار أوامر للمحكومين وتنفيذ هذه الأوامر بالقوة عند الاقتضاء. فالطبقة الحاكمة تختار القوة المادية وتستخدمها في حكم الجماعة وبذلك تسيطر قوة الاقوياء على ضعف الضعفاء.

١- ويلاحظ ان القوة عند (ديجي) ليست حتما القوة المادية للحكام، بل كل ما يتميز به الحاكم من قوة الشخصية أو قوة التأثير أو الحنكة السياسية أو النفوذ الديني أو الأدبي. انظر د.ثروت بدوي، المصدر السابق، ص١٤٧. د.محمد كامل ليلة، النظم السياسية، المصدر السابق، ص١١١.

المبحث الرابع
نظرية الأسرة

يرى أصحاب هذه النظرية ان اساس نشأة الدولة الأسرة، حيث أن العائلة كانت النواة الأولى للجماعات البدائية، ومن خلال تجمع عدة أسر تكونت العشيرة وعند تجمع عدد من العشائر ظهرت القبيلة وعندما استقر افراد القبيلة على بقعة محددة من الأرض ظهرت القرية، ولقد ادى تعدد القرى وتجمعها إلى ظهور المدينة ورافق قيام المدينة نشأة النظام السياسي أي نشأة الدولة.

ويقول (ارسطو) ان الدولة نظام طبيعي لا يعتمد في نشأته على عقد وانما يوجد وينمو طبقا لسنّة التطور والإرتقاء، ويرى ان دولة المدينة تتكون عن طريق ضم جماعات اصغر ترتكز بدورها على الجماعة المنزلية أو الاسرة[١].

تقدير نظرية الأسرة: وجهت انتقادات عديدة لهذه النظرية[٢] منها قيامها على افتراض غير صحيح وهو عد الاسرة الخلية الأولى في المجتمع، لأن الجماعة البشرية وجدت قبل وجود الاسرة، حيث ان الأفراد كانوا يعيشون حياة مشاعية، وكذلك انتقدت لتقريرها ان الدولة تطورت

١- انظر (برتراند رسل)، حكمة الغرب، ترجمة د.فؤاد زكريا، سلسلة عالم المعرفة، مطابع الرسالة، الكويت، ١٩٨٣، ص١٨٤.

٢- أنظر د.محمد كامل ليلة، المصدر السابق، ص١٠٤.

من اسرة إلى عشيرة ثم إلى قبيلة ثم إلى مدينة سياسية ثم إلى دولة، لأن هذا القول لايمكن ان يعمم على جميع الدول إذ وجدت دول قامت دون ان تمر بنظام المدينة السياسية، ومثال ذلك الدولة المصرية القديمة فضلا عما تقدم ان اهداف الدولة اوسع بكثير من اهداف الاسرة، إذ تنتهي مهمة الاسرة عند بلوغ الاطفال السن التي تمكنهم من الاعتماد على انفسهم واستقلالهم عن الاسرة، في حين ان مهمة الجماعة السياسية تبقى قائمة ولا تتعلق مهامها بمجرد إشباع حاجات جيل معين وانما تستمر على الرغم من تغير الأشخاص الذين يمثلونها.

ومن المآخذ على هذه النظرية تشبيهها السلطة السياسية للدولة بالسلطة الأبوية في الأسرة، وهذا التشبيه ليس صحيحا، لأن سلطة رب الاسرة شخصية بمعنى انها ترتبط به في حين ان السلطة السياسية في الدولة سلطة مجردة عن الاشخاص الذين تناط بهم، وهي دائمة على الرغم من زوال الاشخاص الذين يباشرونها، فضلا عن ان رب الأسرة ملزم برعاية اسرته ولا يستطيع ان يتنازل عن ذلك بينما لا يمكن القول ان الحكام مجبرون على مباشرة السلطة ولا يجوز لهم التنازل عن الاستمرار في مباشرتها.

المبحث الخامس
نظرية التطور التأريخي

يرى انصار هذه النظرية ان اساس نشأة الدولة لا يمكن ارجاعه إلى نظرية واحدة من النظريات السابقة، ولا لعامل واحد فقط، لأن أساس نشأة الدولة وظهورها يرجع إلى تطورات اجتماعية وعوامل مختلفة.

ومن اهم هذه العوامل الدين، القوة والإقتصاد ومن خلال تظافر هذه العوامل قامت الدولة، وساعد على ذلك أيضا ميل الإنسان الغريزي إلى العيش مع ابناء جنسه، فالدولة نتاج عوامل مختلفة تجمعت وتفاعلت على مر الزمن وتعاقب العصور وقد تختلف قوة تأثير هذه العوامل من دولة لأخرى تبعا لإختلاف ظروف الجماعات[1].

تقدير النظرية

تعد هذه النظرية اقرب النظريات إلى الصواب في تفسير نشأة الدولة، وقد لاقت قبولا واستحسانا لدى معظم الفقه، لأنها حاولت التوفيق بين جميع النظريات السابقة، ولم ترجع أساس نشأة الدولة إلى عامل بعينه، وانما اكدت على ان نشأة الدولة تختلف من بلد لآخر حسب الظروف التأريخية والإجتماعية والإقتصادية لكل بلد.

١- د.ثروت بدوي، النظم السياسية، مصدر سابق، ص١٤٦.

الفصل الثاني

الدولة وأركانها

المبحث الأول
تعريف الدولة

لـم يتفق الكتاب على تعريف جامع مانـع للدولة وتباينت آراؤهم في ذلـك ممـا أدى إلى وجود تعاريف عديدة لها. وسـبب هذا التباين يعود إلى الاختلاف في رؤية كل معرف إلى الدولة. وتأسيسـا على ما تقدم ظهرت ثلاثة آراء في هذا المجال وفق الآتي[1]:

الرأي الأول: يرى ان الدولة عبارة عن منظمة تسـعى لتحقيق اهداف محـددة لمصلحة الجماعة، امـا **الرأي الثاني:** فيقـول ان الدولة عبارة عن جمعية ضمن جمعيات أخرى تؤدي عملها وفقا لأحكام القانون الذي وضعته الحكومة صاحبة السلطة التي تستطيع من خلالها أي (السلطة) إرساء دعائم النظام في المجتمع. اما **الرأي الثالث:** فيرى ان الدولة مؤسسة، وهي المؤسسة الأصل، وتتفرع عنها مؤسسات أخرى أقل منها شأنا كالحكومة والأحزاب.

وانسجاما مع ما تقدم تعددت تعاريف الدولة، فبعض الكتاب يرى ان الدولة عبارة عن جماعة مسـتقلة من الأفراد يعيشون بصفة مستمرة على أرض معينة بينهم طبقة حاكمة واخرى محكومة، في حين يعرفها اخرون انها مجموعة من الأفراد مستقرة على إقليم معين ولها من التنظيم ما يجعل للجماعة في مواجهة الأفراد سلطة عليا امرة وقاهرة.

١- د.إبراهيم درويش، الدولة، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٩، ص ١٧١.

ويعرفها الاستاذ (بونار) انها وحدة قانونية تتضمن وجود هيئة اجتماعية لها حق ممارسة سلطات قانونية معينة في مواجهة امة مستقرة على إقليم محدد، وتباشر الدولة حقوق السيادة بإرادتها المنفردة وعن طريق استخدام القوة المادية التي تحتكرها[1]. في حين عرفها الاستاذ (إيسمن) انها التشخيص القانوني لأمة ما.

ومن خلال ما تقدم نستطيع ان نعرف الدولة، انها جماعة من الناس تقطن بقعة محددة من الأرض في ظل نظام سياسي.

١- أنظر د.محمد كامل ليلة، النظم السياسية، المصدر السابق، ص٢٦.

المبحث الثاني
أركان الدولة

يتبين من التعريف السابق للدولة انها تقوم على ثلاثة أركان، تتمثل بالشعب، الإقليم والنظام السياسي (السلطة) التي سندرسها وفق الآتي:

المطلب الأول
الشعب

ان قيام الدولة يتطلب وجود أفراد يقيمون على اقليمها ويرتبطون بروابط مختلفة كالدين، اللغة، الثقافة، التاريخ والمصالح المشتركة.

ولا يشترط لقيام الدولة ان يكون لها حدا ادنى من السكان، ولكن يكفي لقيامها ان يكون عدد نفوسها بحجم معقول بحيث تستطيع الدولة ان تدير شئونها بواسطة أفرادها. وهكذا يلاحظ ان نفوس بعض الدول لا يتعدى بضعة آلاف في حين ان نفوس دول أخرى تتجاوز عشرات الملايين بل مئات الملايين كالصين، الهند والولايات المتحدة الأمريكية.

ولا يخفى ان الدول ذات النفوس الضئيلة تسعى إلى زيادة عدد سكانها من اجل ان تكون قوية وقادرة على استثمار مواردها الاقتصادية دون الاعتماد على العمالة الأجنبية. مع الاشارة إلى ان الدول كانت تتباها في السابق بقوتها من خلال حجم نفوسها، اما في الوقت الحاضر ومع

اهميــة العامل المذكور الا ان تأثيره لم يعد كما كان في الســابق وذلك بعد التطور التقني الذي لحق مجالات الحياة كافة.

هــذا ويرتبط الفرد بالدولــة برابطة قانونية يطلــق عليها اصطلاحا (الجنســية) وهذه الرابطة هــي التي تحدد العلاقة بين الفــرد والدولة التي ينتمي إليها.

وانسجاما مع ما تقدم يلاحظ وجود قانون لكل دولة يحدد من يتمتعون بجنســيتها، وان اختلفــت معايير التحديد، نتيجة لذلــك يتم تحديد من يعتبر اجنبيا بالنسبة لجنسية الدولة[١].

مدلول الشعب: لكلمة الشعب مدلولان، الأول إجتماعي والآخر سياسي.

فوفقا للمدلول الإجتماعي، يراد بالشعب جميع الأفراد حاملي الجنسية الوطنية دون النظر إلى اهليتهم المدنية.

أما وفقا للمدلول السياسي، فيقصد بالشعب جميع الأفراد الذين تتوافر فيهم شروط الناخب.

المطلب الثاني

الإقليم

عندما يكون هناك أفراد لابد وان تتوفر لهم بقعة من الأرض يقيمون عليها وعلى وجه الإســتقرار[٢]، وتخضع لسيادة وســلطان الدولة. وعليه يعد الإقليم مســألة جوهرية لقيام الدولة، لأن مباشــرة الدولة للسيادة يجب

١- د.يحيى الجمل، الأنظمة السياسية المعاصرة، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٦٩، ص٢٩.
٢- المصدر نفسه، ص٣٢.